

المرأة والهجرة السرية بمنطقة الساحل والصحراء :

الأسباب – الهواجس الأمنية – آليات الحل

د. حميدة ميلاد أبورونية
استاذ مساعد / جامعة طرابلس – ليبيا
haburounia@yahoo.com

المقدمة

إن تداعيات العولمة الاقتصادية التي كرسّت التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الشمال والجنوب، وحزمة السياسات الرادعة التي إتخذها الإتحاد الأوروبي، وعولمة الجريمة والإتجار بالبشر، نهيك عن الأوضاع الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء وتآكل الأمن الإنساني، وإغفال الإستدامة الاجتماعية والأنماط الاقتصادية التقليدية التي تنتهجها الحكومات الوطنية، وعجزها عن تحديث برامج تنمية متنوعة ومستدامة توفر فرص عمل وتؤمن حياة كريمة للفرد؛ كل هذا وغيره أنتج الهجرة السرية. الهجرة السرية إذن هي قصور إداري ذو أبعاد اقتصادية، إجتماعية وبيئية بدول المنشأ، تستدعي أن يُعيد تقييم الأسباب لا تقييد النتيجة. والهجرة السرية للمرأة ماهي إلا أحد إفرازات هذا القصور. وصورة المرأة كضحية¹ للهجرة السرية هي السمة البارزة لهذه الظاهرة، وذلك بسبب إستغلالها من قبل أصحاب الأعمال أو من قبل الشبكات الإجرامية. إلا أن تعميق البحث في هذه الظاهرة يُبرز إيجابيات تنطوي على قيام المرأة المهاجرة من خلال التحويلات المالية والإجتماعية بدور مفيد في عملية التنمية الإجتماعية _ الاقتصادية.

وعليه تدعو الدراسة حكومات الدول المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية الإهتمام والتركيز على هذه القضية وتوحيد الرؤى والتنسيق في الجهود وإبتكار تدخلات تسهم في خلق مناخ صحي يصون للمرأة كرامتها ويبرز مساهمتها في التنمية ويحقق لها العيش الكريم.

¹ عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة الضحية بأنها: شخص أصيب بضرر بدني أو عقلي أو معاناة نفسية أو خسارة اقتصادية، أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية. UNODC. 2014. جرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني. الممارسات الواعدة والتحديات وتوصيات عملية. نيويورك : الأمم المتحدة، ص 3.

1. المشكلة البحثية

هجرة المرأة بشكل عام إحتلت مكانة متدنية من التهميش والإهمال سواء على الصعيد الدولي والأقليمي والمحلي، فما بالك بظاهرة الهجرة السرية للمرأة بمنطقة الساحل والصحراء. وبالتالي تتجه الدراسة إلى محاولة الإجابة على الأسئلة التالية: (1) ماهي الأسباب التي دفعت بالمرأة بمنطقة الساحل والصحراء للهجرة السرية؟ (2) ما الأخطار الأمنية التي تتعرض لها المرأة بمجال الهجرة السرية؟ (3) ماهي مواقف منظمة تجمع دول الساحل والصحراء إزاء الهجرة السرية للمرأة؟

2. الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أهم القضايا المعاصرة ألا وهي الهجرة السرية للمرأة بمنطقة الساحل والصحراء والتي باتت من الضروري الإهتمام بها، لما لها من أثار إنسانية وإقتصادية ومجتمعية.

3. مفاهيم أساسية بالدراسة

أعتمدت الدراسة على مصطلح الهجرة الذي يركز على العوامل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، أما العوامل السياسية والأمنية فلم يتم التطرق إليها تجنباً للبس بين مصطلح الهجرة ومصطلح اللجوء. وأعتمدت الدراسة على مصطلح الهجرة السرية لأنه أوسع وأقل معيارية من مصطلح الهجرة غير الشرعية.

4. محددات البحث

للأمانة العلمية لا بد من الإقرار بوجود العديد من الكتب والتقارير والمقالات باللغة العربية التي تطرقت لظاهرة الهجرة، لكن يبقى الإشكال في الزاوية التي تناولتها هذه الدراسات، حيث نلاحظ قلة الدراسات التي تطرقت للهجرة السرية من منظور النوع الإجتماعي خاصة بمنطقة الساحل والصحراء. ومن خلال الزيارات الميدانية لعدة منظمات محلية، المهتمة بشؤون المهاجرين غير الشرعيين بمدينة طرابلس - ليبيا، لوحظ عدم الإهتمام بأرشفة وتوثيق البيانات والإحصائيات حول الظاهرة محل الدراسة، وجُل المراسلات تحتوي إما على عدد الوفيات الغارقين بالبحر أو عدد النساء الموجودات بمراكز الإيواء المخصص لهن. وبالتالي لم تتحصل الدراسة على إجابات عملية لأسئلة صُممت نصف نهائية لطرحها في مقابلات مفتوحة مع بعض الشبكات الفاعلة بهجرة المرأة السرية.

5. المبحث الأول: الإطار النظري للهجرة

1.5 مفهوم الهجرة

منذ فجر الإنسانية كان الناس يهاجرون. وكان التنقل دائماً جزءاً من التاريخ البشري وعاملاً محدداً له. الهجرة وجدت ومازالت في كل زمان وإلى كل مكان وستبقى مادام جزء من البشرية يعاني من الفقر والتهميش وإنعدام المساواة والأمن؛ قال الله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمْ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا)¹. فالهجرة إذن من سنن الحياة لدرء المخاطر كال فقر والجوع وتجنب الصدمات الاجتماعية والكوارث الطبيعية والبحث عن عيش كريم وأمن، إلى جانب كونها حق أقرته المواثيق الدولية كحرية التنقل² وحقوق الإنسان للمهاجرين³ وغير ذلك.

ولفظ "الهجرة" في اللغة أسم من فعل هجر يهجر هجراً، أو المهاجرة وهي الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق أو العلم أو أي منفعة أخرى. وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، وكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلداً آخر فهو مهاجر⁴. وتعرف الهجرة على أنها عبارة على إنتقال الشخص من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب إقتصادية، إجتماعية، بيئية بحثاً عن وضع أفضل⁵، ويركز هذا التعريف على الأسباب التي تحفز على الإنتقال، ويضع العامل الإقتصادي والإجتماعي في مقدمتها. وتعرف الهجرة بأنها إنتقال فرد من أرض إلى أخرى مع نية الإقامة بها بصفة مؤقتة أو دائمة. كما تعنى الهجرة الإنتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة معينة⁶. وينبغي أن نعلم أن الهجرات قديماً وحديثاً كانت عاملاً مهماً في تطور وتقدم الجنس البشري، وتكمن أهمية ظاهرة الهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية في أنها تعد أحد العناصر الأساسية المؤثرة في حجم السكان في أية دولة في العالم⁷. ويمكن تعريف الهجرة تبعاً لنوعين التاليين:

¹ القرآن الكريم، سورة (النساء)، آية 97.

² نيويورك : . Department of Economic and Social Affairs, Population Division, PP.1-74. *UN .2003 .International Migration Report 2003*.

³ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2006. *المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان*. جنيف : الأمم المتحدة، الصفحات 1 – 226.

⁴ معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي. <http://www.almaany.com>

⁵ علي الحوات. 2010. الهجرة غير الشرعية الى اوربا عبر بلدان المغرب العربي. طرابلس : الجامعة المغاربية، ص2.

⁶ ساعد رشيد. 2012. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني. الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 16.

⁷ للمزيد راجع علي عبدالرزاق الجليبي. 2012. علم اجتماع السكان. الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية.

1) الهجرة الداخلية: وهي الهجرة من مدينة إلى أخرى أو من الريف إلى المدينة والعكس صحيح بداخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة¹، وهذا النوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات أو أذونات مسبقة للإنتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة. وحسب إحصائيات منظمة العمل الدولية لعام 2014 فثمة 740 مليون مهاجر داخلي بالعالم².

2) الهجرة الخارجية: أي الهجرة من دولة إلى أخرى، فهي التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة. تقرير التنمية البشرية لعام 2009³؛ عرف الهجرة الخارجية أو الدولية على أنها: "التحرك البشري عبر الحدود الدولية والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة المعتادة". وذكر التقرير أيضا تعريف للمهاجر على أنه: "الفرد الذي غير محل إقامته المعتاد إما بالعبور لأحد الحدود الدولية، أو بالتحرك إلى منطقة أو مقاطعة أو بلدية أخرى داخل البلد المنشأ الذي ينتمي إليه". وذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين على موقعها بشبكة الإنترنت عام 2015⁴؛ أن هناك فرق بين مصطلح المهاجر ومصطلح اللاجئ. وبينت المفوضية الفرق بين المصطلحين بتقديم التعريف التالي لكل منهما: اللاجئ هو: شخص فار من الصراع المسلح أو الاضطهاد. وغالبا ما يكون وضعه خطراً ويعيش في ظروف لا تُحتمل تدفعه إلى عبور الحدود الوطنية بحثاً عن الأمان في الدول المجاورة، وبالتالي يتم الاعتراف به دولياً "كلاجئ" يحصل على المساعدة من الدول والمفوضية ومنظمات أخرى. المهاجر هو: شخص إختار الإنتقال ليس بسبب تهديد مباشر بالاضطهاد أو الموت، بل لتحسين حياته بشكل أساسي من خلال إيجاد العمل أو في بعض الحالات من أجل التعليم أو لم شمل العائلة أو أسباب أخرى".

ويتضح مما سبق أن العوامل هي التي تحدد الفرق بين المصطلحين. ولهذا إعتمدت الدراسة على تعريف المهاجر التي تدفعه العوامل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للإنتقال. أما الأسباب السياسية والأمنية فلم يتم التطرق إليها تجنباً للبس بين المصطلحين.

¹ نجيب سويدي. 2012. إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وفرنسا. الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 21.

² منظمة العمل الدولية. 2014. مبادرة الاستخدام العادل. مكان غير معروف : <http://www.ilo.org>، ص 3.

³ UNDP. 2009. تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية. نيويورك، ص 15.

⁴ UNHCR. 2015. لاجئ أم مهاجر ايهما الأصح: وجه نظر المفوضية. جنيف: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

وخلال العقدين الأخيرين إزدادت معدلات الهجرة الخارجية بنسب عالية مقارنة بالفترات السابقة، وتقدر منظمة الهجرة العالمية عدد الذين يقيمون حالياً في بلاد غير بلدانهم بنحو 192 مليوناً، كما تقدر معدلات الزيادة السنوية لتيارات الهجرة الخارجية بنحو 2.9 % بالقرن الحالي مقارنة بنحو 2.1 % للفترة التي إنتهت بنهاية القرن العشرين¹. وبعام 2013 وحده وصلت معدلات الهجرة الخارجية إلى 232 مليون مهاجر أي يشكلون ما نسبته 3.2 % من سكان العالم². والهجرة الخارجية تنقسم بدورها الى قسمين هجرة شرعية أو منظمة بموجب قوانين معدة لهذا الغرض، وهجرة غير الشرعية أو ما يطلق عليها بالهجرة السرية.

2.5 نظريات الهجرة

تتميز الأدبيات الخاصة بدراسة ظاهرة الهجرة بعدم وجود إطار نظري متكامل أو نموذج واضح قادر على تفسير ظاهرة الهجرة، فالإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثل نظريات ونماذج جزئية تقترب من ظاهرة الهجرة ولكن من أبعاد مختلفة³. وجُل هذه الأدبيات تعد العوامل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية العوامل الرئيسية في ديناميكيات الهجرة. قوانين أرنست رافنستين المفسرة للهجرة التي نشرها بورقتين بحثيتين عامي 1885 و1889 بعنوان "قوانين الهجرة" صنفت كأول نظرية تعتمد على العامل الإقتصادي في تفسير ظاهرة الهجرة⁴. شملت هاتين الورقتين على بعض التوجهات العامة التي لاحظها رافنستين بناء لتحليله لبعض بيانات تعداد السكان وقد أخصت هذه القواعد إلى مايلي⁵:

- 1) العوامل الإقتصادية السيئة كالفقر من أهم العوامل المؤدية للهجرة.
- 2) تنتج معظم تيارات الهجرة من المحيط إلى المركز ويقل إحتمال الهجرة كلما بعدت المسافة.
- 3) النساء أكثر ميلاً للإنخراط في تدفقات الهجرة القصيرة.

لقد لاقت هذه القواعد الكثير من الإنتقادات لكونها لم تقدم إطاراً عاماً يفسر ظاهرة الهجرة، بل إقتصرت على ذكر جملة من الملاحظات الغير مترابطة والمختلفة. كما أهملت العوامل الإجتماعية والبيئية الأخرى المؤدية

¹ محمد رضا التميمي. 2011. الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية: دفاثر السياسة والقانون، المجلد 4، ص 257.

² جامعة الدول العربية. 2014. التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية، إدارة السياسات السكانية والمغربين والهجرة، القاهرة : جامعة الدول العربية، ص 1.

³ يوروميد للهجرة 2 . 2012. الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الاوروبي، ص 25.

⁴ يوروميد للهجرة 2 . 2012. مصدر سابق. الصفحات 1- 189.

⁵ مجلس السكان الدولي. 2010. مقدمة في علم السكان وتطبيقاته. مصر : مجلس السكان الدولي غرب آسيا وشمال أفريقيا، ص 17.

للهجرة، وتوجهات المهاجر، والآثار المترتبة على الهجرة. وبعد قرن من الزمن من قواعد رافنستين جاءت نظرية افريت لي عام 1966 لتقدم تفسيراً للهجرة¹. أشار افريت لي في نظريته التي أسماها نظرية "الدفع والجذب" إلى أن الهجرة هي عبارة عن تفاعل أربعة عوامل أساسية يرتبط العاملين الأول والثاني بدول المصدر ودول الإستقبال، أما العامل الثالث مرتبط بالعوائق والموانع الوسيطة التي تواجه الفرد أثناء الهجرة وتفاعله بطريقة مباشرة مع التغيرات الإقتصادية بالإضافة إلى العوامل الشخصية كمستوى التعليم والمعرفة² والتي سيتم الحديث عنها بالفقرة التالية.

1.2.5 نظرية الدفع والجذب

خُصت نظرية الدفع والجذب لصاحبها افريت لي في أن قرار الفرد بالهجرة هو خُلاصة الموازنة بين العوامل الإيجابية والسلبية في كل من البلد المصدر والبلد المستقبل مع الأخذ بالإعتبار العوامل الشخصية للمهاجر أو العوائق التي تقابله أثناء عملية الهجرة. وتؤكد هذه النظرية إن الهجرة محكومة بعامل إقتصادي وهو المحرك الأساسي والرئيسي في الهجرة، حيث تدفع الظروف الإقتصادية السيئة كالبطالة والفقر الأفراد إلى ترك بلدانهم الأصلية منجذبين إلى دول توفر لهم فرص عمل وتنتشلهم من الفقر³. فالعلاقة بين بيئة الدفع المتمثلة "بالقصور الاقتصادي" وبيئة الجذب المتمثلة "بالتطور الاقتصادي" يدفعها ويجذبها الفارق بين العائد والتكلفة في ظل ظروف كل من سوق العمل الحالي أو الأسواق الأخرى.

كما وضعت نظرية تورادو 1969 تفسيراً للهجرة في إطار قانون الطلب والعرض للسوق، وأقامت علاقة بين تطور هجرة العمل والتطور الإقتصادي. وترى هذه النظرية أن الفوارق في الأجور تجذب المهاجرين لعرض خدماتهم في مناطق تدفع أجور أعلى وذلك بهدف زيادة الدخل⁴. وهو تحليل مقارب للتحليل المبني على التفاوت بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث، حيث يرى أن القطاع الريعي المبني على الزراعة وتصدير مواد الخام يمتلك فائضاً من الأيدي العاملة يمثل العرض الأساسي للعمل، في حين أن القطاع الحديث المبني على التنوع يستوعب هذا الفائض بجذب تلك الأيدي العاملة من خلال عرض أجور

¹ مجلس السكان الدولي. 2010. مقدمة في علم السكان وتطبيقاته. مصر : مجلس السكان الدولي غرب آسيا وشمال أفريقيا، ص 17.
² ساعد رشيد. 2012. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 21.
³ مجلس السكان الدولي. 2010. مصدر سابق، ص 17.
⁴ يوروميد للهجرة 2. 2012. الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الاوروبي، ص 25.

أعلى من التي يدفعها القطاع التقليدي¹. ولا شك أن تدفقات الهجرة سوف تستمر طالما لم يتم إنهاء هذا الإختلاف الهيكلي بين القطاعين التقليدي والحديث في كل من دول المنشأ ودول الإستقبال.

وهناك تفسيرات أخرى تؤكد على نظرية الطلب والعرض في سوق العمل ولكن من وجهة نظر مختلفة. إذ يؤكد بعض المهتمين على وجود تغييرات جذرية في التركيبة الديمغرافية لدول الإتحاد الأوروبي (تزايد معدلات الفئة العمرية لكبار السن)، التي تستلزم إتباع سياسات تستهدف سدّ العجز المتوقع في بعض المجالات الإقتصادية والسماح بمزيد من تدفق الهجرة². وهناك مؤشرات جعلت بعض المحللين يؤكدون هذا العامل؛ فهناك دراسات تبين أن مع عام 2050 الإتحاد الأوروبي سيسجل فقدان 66 مليون عامل أي تراجع بما يعادل ثلث قوة العمل³، ما يؤدي إلى هبوط النمو الإقتصادي وإنكماش قوة العمل وإنخفاض حصيله الضرائب. كما تؤكد إحصائيات أخرى إن عدد سكان الإتحاد الأوروبي بما فيهم المهاجرين إزداد من 506.8 ملايين نسمة الى 508.1 ملايين نسمة خلال مطلع عام 2015، بمعنى آخر إذا إستتينا المهاجرين تصبح الزيادة في أوروبا 400 ألف نسمة اي بنسبة 0.07 % خلال نفس العام⁴. ولكي تغطي أوروبا العجز في سوق العمل المحلي فهي بحاجة الى المزيد من المهاجرين حوالي 42 مليون نسمة بحلول عام 2020، وبنحو 257 مليون عام 2060⁵. وسوق الطلب على العمل بأوروبا ينقسم الى طلب على عمال غير مهرة تقوم بأعمال متدنية الأجر لا يرغب نظرائهم من أهالي دول الإستقبال القيام بها، والقسم الأخر طلب على عمال ذوي مهارات ومؤهلات عالية⁶. أما عوامل العرض التي تُحفز الفرد على الهجرة تتمثل في محيط الجذب في أوروبا الذي يوفر شروط عمل وعروض مغرية مثل⁷ :

(1) التميز في مناخ ملائم لإبراز القدرات،

(2) روح التنافس والمنافسة،

(3) أفق الترقى في العمل وتحفيز الرواتب وغير ذلك.

¹ يوروميد للهجرة 2012. الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والإتحاد الأوروبي، ص 26.

² محمد مطاوع. 2014. الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات. القاهرة: المستقبل العربي، ص 2.

³ نبيل مرزوق. 2010. هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الإقتصادية. دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص 5.

⁴ صباح نعوش. 2015. يتوقف قبول المهاجرين على التركيبة السكانية والمقدرة الاقتصادية لكل بلد عربي: www.aljazeera.net

⁵ ليونيد بيرشيدسكي. 2015. أوروبا والحاجة للمهاجرين. مكان غير معروف: <http://www.alittihad.ae>

⁶ UNFPA. 2006. حالة سكان العالم 2006: عبور الى الأمل، النساء والهجرة الدولية. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان، ص 7.

⁷ الأمم المتحدة. 2007. الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا. نيويورك: اللجنة الاقتصادية بأفريقيا: مكتب شمال أفريقيا، ص 36.

2.2.5 نظرية الطرد والجذب

يعتقد مناصري هذه النظرية إن بيئة الطرد والجذب التي تتميز بها دول المنشأ والإستقبال تساعد في جعل الأفراد تفكر وتقرر الهجرة والإنتقال من مكان لآخر. وتتنوع عوامل الطرد بين بسيطة وقوية وبنائية¹. وتتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر وعدم توفر السكن الملائم والمرافق الأساسية والإقصاء والتهميش، أما عوامل الطرد القوية فتتجلى في الكوارث الطبيعية وإنتشار الأمراض وعدم الجهوية في إدارة الأزمات²، وعوامل الطرد البنائية كالنمو السكاني وأثره على حصة الفرد من الغذاء والموارد الأخرى. وكون الفرد يسعى دوماً لتحسين جودة الحياة والبحث عن عيش كريم له ولأسرته فالمهاجر يعتقد أن توفر الأمن والإستقرار والحصول على عمل وسكن ورعاية صحية وتعليم ومتحصناً ضد الفقر وضد المرض يجده في دول المقصد.

3.2.5 نظرية شبكات المهاجرين الإجتماعية

تعرف نظرية شبكات المهاجرين الإجتماعية بأنها مجموعة من الروابط الشخصية والإجتماعية بين المهاجرين والغير مهاجرين ضمن شبكة من الإلتزامات المتبادلة التي يُمكن الإعتماد عليها لتسهيل الدخول والعمل بدول المقصد³. وفيما يتصل بنظرية الشبكات الإجتماعية في تفسير ظاهرة الهجرة، تظل المؤسسة الأسرية جوهرية جوهرية في التحفيز على الهجرة وتنمية قدرات المهاجر، إذ يلعب رأس المال الإجتماعي للمهاجر دوراً أكثر أهمية من رأس المال النقدي⁴. فقرار الهجرة لا يتم بشكل فردي ولكن يأخذ شكل العقد المبرم بين المهاجر وعائلته التي ساندته وذلك في مقابل إلتزامات يقدمها المهاجر تجاه العائلة التي ساهمت في سفره وإقامته بالخارج. ومن هذا المنظور قد يصبح قرار الهجرة لا يخضع لمصالح فردية ولكن لتحسين دخل الأسرة وتقليل تعرضها للمخاطر عن طريق تنوع مواردها. كما أن قرار الهجرة لا يقوم بشكل أساسي على حساب إقتصادي عقلائي صرف، ولكن على المعلومات التي تم جمعها عن مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر مادياً ونفسياً خلال جميع مراحل إنتقاله. فالإتصال الشخصي من ذوي الخبرة المهاجرة تمثل مورداً هاماً يمكن إستخدامه لتسهيل الحركة بدول المقصد. كما أن الشبكات الاجتماعية الفاعلة تسمح من

¹ ساعد رشيد. 2012. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني، الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 25.
² راجع UNHCR. 2012. بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة. مكان غير معروف : المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2012. الصفحات 1- 4.

³ Michael Spittel. 1998. *Testing Network Theory through an Analysis of Migration from Mexico to the United States*. United States : University of Wisconsin-Madison. No. 99-01, Pages 1- 6.

⁴ راجع أيضا يوروميد للهجرة 2. الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الاوروبي. 2012، صفحات 27- 29.

خلال تأثيرتها في تقليل المخاطر والتكاليف عن المهاجرين على سبيل المثال توفير مواصلات نقل أمنة وتوفير عمل، كما يتحيزون لإسكانهم بمناطق بها تعادل إجتماعي من منظورهم الخاص. وهكذا كلما كانت شبكة الهجرة الإجتماعية متطورة كلما إنخفضت التكاليف وزاد تيار الهجرة.

6. المبحث الثاني: هجرة المرأة

تصل نسبة النساء المهاجرات 48 % من مجموع المهاجرين الدوليين البالغ 232 مليون مهاجر في العالم¹. ومع هذا إتسمت قضية هجرة المرأة بالتهميش والإهمال في جدول أعمال الحكومات الوطنية والمنظمات الاقليمية والدولية²، كما لوحظ إن المهتمين بقضايا الهجرة كان جُل تركيزهم على تفسير ظاهرة الهجرة والعوامل المؤدية لها أكثر من تركيزهم على النوع؛ وتميل الأبحاث والدراسات المنشورة عن الهجرة والاعتبارات الجنسانية إلى التركيز على القيود التي تواجه المهاجرات مقارنة بالمهاجرين. فالمهاجرات يجدن أنفسهن غالباً في أوضاع تحد من نمائهن؛ وعدم إمكانية وصولهن إلى سوق العمل³، وعزلهن في مهن نسائية تقليدية متدنية الأجر وخاصة المهاجرات بطريقة غير شرعية إذ تجعلهن عرضة للإستغلال المتزايد من قبل أصحاب العمل كعاملات في المنازل، أو ممرضة، أو نادلة أو عاملة في المصانع أو المزارع، وإزدياد فرص تعرضهن للإستغلال الجنسي؛ ويصبحن عرضة للمتاجرة والتهريب والإستغلال⁴. ومع هذا لا يجب أن ننكر الدور الإيجابي والمساهمة الفعالة لهجرة المرأة في تحسين المستوى الإقتصادي والإجتماعي في دول المنشأ وهذا ماسيتم تناوله بالفقرة التالية.

1.6 هجرة المرأة والتحويلات المالية والإجتماعية

تؤثر الهجرة في التنمية بطريقة غير بادية للعيان بشكل واضح أحياناً⁵. المرأة المهاجرة ودورها في التغيير الإجتماعي والإقتصادي أخذ بشكل قاصر نسبياً سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو المحلي⁶؛ وذلك لأن المهتمين بدراسات الهجرة ركزوا على النظريات المفسرة لأسباب الهجرة وأثارها الإيجابية والسلبية على

¹ الأمم المتحدة. 2013. الإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية. نيويورك : الأمم المتحدة، ص 5.

² UNFPA. 2006. حالة سكان العالم 2006 : عبور إلى الأمل ، النساء والهجرة الدولية. نيويورك : صندوق الامم المتحدة للاسكان، ص 1.

³ الأمم المتحدة. 2013. مصدر سابق، ص 98.

⁴ الأمم المتحدة. 2004. فنات محددة من الجماعات والأفراد: العمال المهاجرون. نيويورك : المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الصفحات 1 - 25.

⁵ الأمم المتحدة. 2006. العولمة والإعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية. نيويورك : الأمم المتحدة، ص 59.

⁶ UNFPA. 2006. مصدر سابق.

الجهات الفاعلة أكثر من تركيزهم على المهاجر نفسه¹. ولكن مؤخراً بدأ يتزايد إهتمام الحكومات والمؤسسات الدولية والمحلية للأثار الإيجابية المترتبة من التحويلات الإجتماعية والإقتصادية على دول المنشأ والمقصد. إذ ينظر لهذه التحويلات على أنها إحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة في تنمية إقتصاديات دول المنشأ والمقصد إذا ما توافرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة التي تمكنها من أداء هذا الدور². وتتمثل أهمية التحويلات المالية وأثرها على التنمية في كونها أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم أجمع، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية، وتأتي مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر³.

وبما أن التحويلات المالية تتم من خلال عمليات غير رسمية أو تنقل باليد ولا يعلم بها نظام الإبلاغ، فإنه يعتقد بأن حجم التحويلات الحقيقي أكبر من التوقعات المذكورة و إن هذه التقديرات تبلغ ضعف قيمة التحويلات الفعلية⁴. وصلت قيمة التحويلات المالية الإستدلالية من قبل المهاجرين رجال ونساء لدول شمال شمال أفريقيا لعام 2012 فقط حوالي 29 مليار دولار⁵ وبأفريقيا جنوب الصحراء حوالي 31 مليار دولار⁶. وإستطاع 1.2 مليون مغربي أن يفلتوا من الفقر بفعل القوة المتأتية من التحويلات المالية بعام 2000⁷. وفي دراسة أجريت عام 2005 حول الأثار الإيجابية لتحويلات المالية على مستوى الإقتصاد الكلي ودورها في تخفيف حدة الفقر في الدول المنشأ حيث أكدت أن زيادة التحويلات الرسمية بنحو 10 % يؤدي في المتوسط إلى تخفيف حدة الفقر بحوالي 3.5 %⁸. وهناك دراسة أخرى نشرت أن 65 % من المهاجرات من غانا قاموا ببناء منازل في بلدانهم الأصل⁹، ويقمن بمساعدة النساء الفقيرات بوطنهن غانا على إقامة مشروعات متناهية في الصغر¹⁰. والتحويلات المالية بشكل عام تعزز دخل الأسر المعيشية وكثيرا ما تُنفق على الاحتياجات المعيشية الأساسية، مثل الغذاء والسكن والملابس وعلى السلع المعمرة، وتستخدم أيضا لدفع تكاليف الصحة والتعليم.

¹ يوروميد للهجرة 2. 2012. الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، ص 31.
² الأمم المتحدة. 2006. العولمة والإعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية. نيويورك: الأمم المتحدة، ص 16.
³ جامعة الدول العربية. 2014. التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، القاهرة: جامعة الدول العربية، ص 29.
⁴ الأمم المتحدة. 2006. مصدر سابق، ص 74.
⁵ The World Bank . 2013 .Working for a World Free of Poverty .Washington : The World Bank.
⁶ البنك الدولي. 2012. ارتفاع التحويلات النقدية إلى البلدان النامية في عام 2012. واشنطن: البنك الدولي، ص 1.
⁷ UNFPA . 2006. حالة سكان العالم 2006 : عبور الى الامل , النساء والهجرة الدولية. نيويورك : صندوق الامم المتحدة للسكان ، ص 12.
⁸ جامعة الدول العربية. 2014. مصدر سابق، ص 29.
⁹ UNFPA . 2006. مصدر سابق، ص 29 .
¹⁰ UNFPA . 2006. مصدر سابق، ص 30 .

أما التحولات الإجتماعية والمتمثلة في الأفكار والمهارات والمعلومات والمعارف والقيم وأنماط السلوك. فالمرأة المهاجرة بالإتصال مع مجتمعها أو بعودتها إلى بلدها الأصل يمكن أن تكون عامل تغيير سياسي وإجتماعي وثقافي. وعادةً ما تكتسب المرأة العائدة من الخارج آراء ومعارف يمكن أن تفضي إلى تحسين وضع المرأة في دول المنشأ.

وأخيراً يجب أن لا تقتصر دراسة ظاهرة هجرة المرأة على الجانب الإجتماعي والإقتصادي فقط وإنما يجب الإقتراب أكثر من حياتها الشخصية والعائلية والمهنية والنفسية والثقافية التي تركتها ببلد الأصل والجهود التي تبذلها لإعادة ترتيب حياتها الجديدة لتلائم النمط الجديد في بلد الإستقبال.

2.6 هجرة المرأة والإهتمام الدولي

منذ القرن الماضي تناولت الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية قضية هجرة المرأة في عدة مؤتمرات، إلا إنها في المقابل لم تعالج بوضوح الهجرة السرية للمرأة، وربما يفسر ذلك لحدثة هذه الظاهرة. وفي أولى خطوات الإهتمام بالتنمية والإعتبرات الجنسانية طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 210 عام 1999 حول المرأة والتنمية تحديث الدراسة الميدانية العالمية حول دور المرأة والتنمية مركزاً على الحركة الدولية للتعدادات السكانية وخاصة النساء¹. ويعكس التقرير الذي قام به صندوق الأمم المتحدة للسكان حول حالة السكان 2006² والذي خصص بشكل كامل على الهجرة النسائية بداية الإهتمام بقضية هجرة المرأة. وهذا لا ينفي الجهود التي بذلت قبل ذلك، فالمجتمع الدول ما فتى في إتخاذ التدابير التي يمكن أن تُحسن وتعالج وضع المرأة المهاجرة: (1) كإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) 1981 والتي تُلزم الدول بأن تتخذ التدابير لوضع حد للتمييز ضد المرأة بجميع أشكاله ومكافحة الإتجار بالمرأة وإستغلالها في البغاء³؛ (2) منهاج عمل بكين 1995 الذي أشار الى أن الهجرة أدت إلى تغيرات في هياكل الأسرة ووضعت أعباء إضافية على عاتق المرأة. وإن المهاجرات يصبحن ضحايا للكوارث البيئية وأكثر عرضة للأمراض المعدية ولشتى الإستغلال الجنسي والإقتصادي⁴؛ (3) إتفاقية الأمم المتحدة 2000 إذ تهدف لتعزيز التعاون الدولي في مجال الجريمة العابرة لدول من أجل ردع ومحاربة أنشطة الجماعات

¹ يوروميد للهجرة 2012. الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، ص 8.

² UNFPA. 2006. حالة سكان العالم 2006 : عبور الى الامل , النساء والهجرة الدولية. نيويورك : صندوق الامم المتحدة للسكان، ص 31.

³ للمزيد أنظر الأمم المتحدة. 1979. إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. نيويورك : الأمم المتحدة، ص 9.

⁴ للمزيد أنظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2006. المعاهدات الدولية الأساسية. جنيف : الأمم المتحدة، الصفحات 1 - 226

الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وخاصة النساء والأطفال وإجبارهم على العمل في الدعارة أو السخرة أو العمل قسراً، أو الإسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق¹؛ (4) بينما وضعت الإتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بعام 2003 حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (بما فيهم النساء المهاجرات) سواء كانت حقوق إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو مدنية²؛ (5) ويعد الحوار الرفيع المستوى الذي أجرته الأمم المتحدة عام 2006 بشأن الهجرة الدولية والتنمية فرصة لإدراج النوع الإجتماعي بموضوع الهجرة والإعتراف الصريح بحقوق المرأة كإنسان وبضرورة المساواة بين الجنسين؛ (6) وبعام 2008 صدرت عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها الثانية والثلاثين، توصية عامة بشأن توفر الحماية لجميع النساء، بمن فيهن العاملات المهاجرات، ممن قد يواجهن خطر إساءة المعاملة أو التمييز³؛ (7) بينما يؤكد حوار رفيع المستوى أجرته الأمم المتحدة بعام 2013 على ضرورة معالجة الحالة الخاصة للنساء والفتيات المهاجرات وضعفهن بإتخاذ تدابير إدماج المنظور الجنساني في السياسات، وتعزيز القوانين والمؤسسات والبرامج الوطنية لمكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك الإتجار بالأشخاص والتمييز ضدهم، ووضع تدابير مناسبة لحماية العاملات المهاجرات في جميع القطاعات، بمن فيهن العاملات في المنازل⁴.

7. المبحث الثالث: الإطار النظري للهجرة السرية

1.7 مفهوم الهجرة السرية

الهجرة السرية مصطلح مركب من لفظين؛ لفظ "الهجرة" و لفظ "السرية". ويترادف هذا المصطلح مع عدّة تسميات منها: "الهجرة غير القانونية"، "الهجرة غير النظامية"، "الهجرة غير الشرعية" و "الهجرة السرية"⁵. وأعدمت الدراسة على مصطلح الهجرة السرية لأنه أوسع وأقل معيارية من المصطلحات الأخرى. فمصطلح الهجرة غير الشرعية مثلاً مصطلح قانوني لا يعكس التجارب والخبرات السابقة للمهاجرين، فمثلاً : تهريب المواد الغذائية يكون غير قانوني ولكنه شرعي ومقبول إجتماعياً في حالات الأزمات والمجاعة⁶. ومفهوم

¹ للمزيد أنظر الأمم المتحدة، 2006. العولمة والإعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية. نيويورك : الأمم المتحدة، ص 103.

² للمزيد أنظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2006. المعاهدات الدولية الأساسية. جنيف : الأمم المتحدة.

³ للمزيد أنظر CEDAW، 2008. التوصية العامة رقم 26 بشأن العاملات المهاجرات. نيويورك : الأمم المتحدة.

⁴ للمزيد أنظر الأمم المتحدة، 2013. الإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية. نيويورك : الأمم المتحدة، ص 3.

⁵ حمزة قدة، 2010. معالجة الصحافة الوطنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر: جامعة باجي مختار، ص 91.

⁶ ظريف شاكر، 2010. البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: التحديات والرهانات: جامعة الحاج لخضر، ص 107.

الهجرة غير الشرعية يثير الغموض، حيث أن الحدود بين الشرعي وغير شرعي تبقى غير واضحة. ووجب التمييز بين الدخول الشرعي والرسمي والبقاء غير رسمي أو غير شرعي¹. والجدير بالذكر، إن معظم التعريفات الحالية تتداول مصطلح الهجرة غير الشرعية، وبذلك أبقت الدراسة على تسمية الهجرة غير الشرعية بالتعريفات المعترف بها دولياً فقط :

منظمة العمل الدولية عرفت الهجرة غير الشرعية بأنها: "هي التي يكون بموجبها المهاجر خلال سفره أو عند وصوله أو خلال إقامته أو عمله مخالف للشروط التي تحددها الإتفاقيات الدولية والإقليمية أو تنافي التشريع الوطني"²، وصُنف المهاجرين غير الشرعيين حسب منظمة العمل الدولية إلى:

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلصه من الرقابة المفروضة.
- الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.
- الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية.

الإتحاد الأوروبي مثلاً يُصبغ الهجرة غير الشرعية على كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد إنقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات³. بينما تعرف منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها: "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم إحترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة"⁴.

¹ ظريف شاكر، 2010. البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية : التحديات والرهانات : جامعة الحاج لخضر، ص 106.
² حفيظة قباطي، 2012. المهاجر الجزائري من فاعل اقتصادي الى مهاجر غير شرعي. ردمد : مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 16، ص 184.
³ ساعد رشيد، 2012. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني: جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 15.
⁴ مساعد شتيوي، 2014. التدابير والاجراءات المصرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. الهجرة غير الشرعية الابعاد الامنية والانسانية، ص 7.

إذن يدل مفهوم الهجرة غير الشرعية في معناه؛ مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، والمهاجر غير الشرعي هو: "المهاجر الذي لا يلتزم بالالتزامات والشروط الموضوعية من قبل الدولة المتواجد بها والخاصة بدخول وإقامة الأجانب"¹.

وبالتالي تضع الدراسة تعريف للهجرة السرية على أنها: كل حركة للفرد عابراً للحدود من دولة إلى دولة بشكل غير قانوني وبدون إحترام الشروط المطلوبة لعبور حدود دولة ما، وبمساعدة شبكات الجريمة المنظمة وبدون وثائق أو بوثائق مزورة.

وبناء على تحديد مفهوم الهجرة السرية يمكن تمييزها عن بعض الظواهر ذات الصلة كالإتجار بالبشر. الهجرة السرية والإتجار بالبشر كلاهما جرمٌ يشتمل على نقل الأفراد كسباً لربح أو تحقيق منفعة مادية. وعليه يكمن الإختلاف بينهما، إنه في حالة التهريب يكون للمهاجر سراً حرية الإرادة بعد عبور الحدود، وتتقطع صلته بشبكات التهريب بمجرد وصوله إلى مقصده وأجرة التهريب التي يدفعها المهاجر السري هي مصدر الربح لهذه الشبكات. أما في حالة الإتجار بالبشر فالمهاجر يصبح في وضع السخرة والإسترقاق، وبذلك فإن مصدر الربح في حالة الإتجار بالبشر يتأتى من عوائد إستغلال الضحايا في أعمال التهريب والإجرام والارهاب والبغاء وتبقى العلاقة مستمرة بين الضحية والشبكة حتى بعد عبور الحدود².

2.6 التصور السيكولوجي والسوسيولوجي المفسر لظاهرة الهجرة السرية

يعتمد التحليل السيكولوجي (النفسي) في تفسيره لظاهرة الهجرة السرية من وجهة نظر بعض علماء النفس الذين يفسرونها بأنها راجعة لدوافع نفسية تكون وليدة البطالة والفراغ الذي يعاني منه الشباب والفتيات³، وإنه فقد جزء من حاجاته الضرورية لإستمرار حياته الأمر الذي ولد لديه حالة من عدم الإبتزان يسعى جاهداً إلى تحقيق حالة الإبتزان من خلال إشباع الحاجات التي إفتقدها مما يسبب له حالة من الضيق والإكتئاب النفسي⁴، وهو ما يدفعه للهجرة بحثاً عن حياة أفضل في مكان آخر. وهذه الظاهرة ما هي إلا تجليات الآليات النفسية التي جعلت الشباب يهاجر بطرق غير مشروعة، كالحيل الدفاعية التي يستخدمها الفرد للهروب من مشكلة ما. ومن هذه الحيل الإزاحة وهي دفع النموذج السيئ

¹ فائزة ختو. 2011. البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995 - 2011. الجزائر ، ص 36.

² ساعد رشيد. 2012. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني: جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 19.

³ ابراهيم عياش. 2008. المقاربة السيكولوجية لظاهرة الهجرة السرية الحرقاة: <http://www.ahewar.org>، الحوار المتمدن.

⁴ خالد الكردي. 2015. قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة المغرب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: مركز الدراسات والبحوث، ص 27.

وفي هذه الحالة التخلص من البطالة أو الصورة السيئة التي كوّنها إزاء نفسه، ومن أجل تبرير تصرفاته يلجئ إلى آلية أخرى يعتمد على التبرير. أي أن الشاب عندما يسعى للهجرة السرية ويلقى بنفسه إلى التهلكة أو يقع في دائرة المحذور في القانون، يستعمل مبررات متعددة هروباً من المشكلة فيكون التبرير بهذا الشكل إنه في حاجة ماسة إلى المال وأنه سافر بحثاً عن الرزق وأن لديه طموح بأن يكون مثل زملائه في المستوى المادي والاجتماعي. وهذه الحيل الدفاعية تستخدم من الناحية النفسية من أجل التغلب على الصراع النفسي والخروج من دائرة الإحباط الذي يعيشه. وقد إستعان عياش (2008)¹ والكردي (2015)² في تحليلهما بنظرية العالم الأمريكي أبراهام ماسلو (1908 _ 1970) التي درست الحاجات البيولوجية، الاجتماعية والنفسية للفرد، حيث إقترح ماسلو نظرية للنظام النوعي لتطور الحاجات. واعتبر رغبات الفرد تنمو تتابعياً هرمياً من الأدنى إلى الأعلى على شكل هرمي تصاعدي.

أما التحليل السوسولوجي (الاجتماعي) لظاهرة الهجرة السرية رُبط بالتباين والتناقض ما بين هو موجود في المجتمع، وبين رغبة مجموعة من أفراد هذا المجتمع أن يكون، ويتأثر هذا التناقض عن طريق³:

- ضغوط البيئة الاجتماعية وما يصاحبها من تفكك أسري وإنفلات في ضبط القواعد والروابط الاجتماعية، وينعكس ذلك ميدانياً في صورة أن المهاجرين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الإقتصادي والاجتماعي وبالمقابل مايرونه بالصفة الأخرى من إغراءات تجذبهم لتحقيق حلمهم بتحسين وضعيتهم المعيشية⁴.
- إختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المشروعة التي وضعها المجتمع لأفراده، وبسبب عدم توافر الفرص الوظيفية لتحقيق الأهداف يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث الاضطرابات ما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك المجتمعي.

¹ راجع ابراهيم عياش. 2008. المقاربة السيكولوجية لظاهرة الهجرة السرية الحارقة: <http://www.ahewar.org>، الحوار المتمدن.
² راجع خالد الكردي. 2015. قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة المغرب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: مركز الدراسات والبحوث، الصفحات 1 – 35.
³ ساعد رشيد. 2012. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني: جامعة محمد خيضر بسكرة، الصفحات 23- 24.
⁴ فايذة بركان. 2012. آليات التصدي للهجرة غير الشرعية. باتنة: جامعة الحاج لخضر، ص 53.

- لإنفصال الفرد عن ثقافته التي نشأ عليها ولضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع اذ في بعض الحالات لايجد المهاجر من يسانده عندما يتعرض لأي مشكلة فتصبح الهجرة أحد وأهم خياراته التي يحددها لنفسه. وتبرز فكرة الهجرة السرية عندما يكون الفرد مرتبط بأشخاص منشعبين بنفس الفكرة.
- صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى وطنه، والهجرة السرية تنشأ بتأثير نموذج يحتذى به وتلعب وسائل الإعلام ووسائل التواصل دوراً في تحريك الدوافع الذاتية ويندفع الفرد بقوة التقليد لممارسة هذا السلوك.

8. المبحث الرابع: ماهي منطقة الساحل والصحراء

عرف الساحل بأنه منطقة شبه جافة ذات طابع بيئي متجانس في كثير من خواصه، تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسايفان في الجنوب ويمتد غرباً من السنغال إلى موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد، السودان حتي أثيوبيا شرقاً. أما الصحراء وتسمى الصحراء الكبرى فتحتل الجزء الأكبر من شمال أفريقيا، موريتانيا، النيجر، ليبيا، ومصر تم مناطق جنوب المغرب وتونس والجزء الشمالي لمالي وتشاد والسودان. وتمتد منطقة الساحل والصحراء من موريتانيا إلى إريتريا¹. وتتميز منطقة الساحل والصحراء بتعدد عرقي وثقافي كبير ومتنوع ألقى بضلاله على البناء الاجتماعي في المنطقة، وتعتبر منطقة محورية في العلاقات والتفاعلات بين أفريقيا الاستوائية وشمال أفريقيا، كما بين أفريقيا والمشرق العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط². وتشكل الطرق التجارية التاريخية التي تمر عبر بوركينا فاسو وتشاد والجزائر وليبيا ومالي وموريتانيا والنيجر الأماكن الأكثر عرضة لخطر الشبكات الإرهابية والإجرامية وممرات للهجرات السرية فتضاريسها قاسية ويصعب السيطرة عليها³.

وعلينا أن نؤوه هنا أن بعض دول الساحل والصحراء حققت تقدماً ملحوظاً على الرغم من عظم التحديات. ويكشف تقرير التنمية البشرية لعام 2014 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁴، حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الخاص بالمنطقة أن ثمانية من بين أفضل عشرة بلدان أداء على صعيد

¹ ظريف شاكر. 2010. البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية : التحديات والرهانات : جامعة الحاج لخضر، ص 39.

² سعد الدين العثماني. 2014. ما الساحل والصحراء؟ منطقة الساحل والصحراء التحديات والافاق المستقبلية: مركز دراسات الجزيرة.

³ الامم المتحدة. 2013. تقرير الامين العام عن الحالة في منطقة الساحل. نيويورك : الامم المتحدة، ص 2.

⁴ راجع UNDP. 2014. تقرير التنمية البشرية 2014. المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر . نيويورك : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تحقيق الأهداف تقع بالمنطقة، وإن معدل البطالة الإجمالي تراجع خلال العقد الماضي ولكنه مازال من أعلى المعدلات بالعالم. وأرتفعت توقعات النمو خلال السنوات 2013 - 2015 بأكثر من 5 % سنوياً. كما تراجعت معدلات الفقر، إذ انخفضت نسبة من يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم من 58 % عام 1996 إلى نحو 48 % عام 2010¹. وبالرغم من هذا التحسن هناك تحديات هائلة أمام جهود التنمية بمنطقة الساحل والصحراء. فما تزال المنطقة تحتل المرتبة الثانية عالمياً من الفقر المتعدد الأبعاد، ولا تقتصر معاناة الفقراء على النقص في الدخل، إذ يتخذ الفقر أبعاد متعددة منها الحرمان من الصحة والتعليم²، إذ تبلغ نسبة الفقراء العاملين 41.7 % من مجموع العاملين لعام 2014³، ويعيش قرابة 380 مليون من النساء والرجال والأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء على 1.25 دولار من الدخل الذي يجنى من العمل في اليوم⁴، وتصل نسبة الفقر المتعدد الأبعاد في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على التوالي: بوركينافاسو 43 % و 94 %؛ النيجير 56 % و 96 %⁵. أما التعليم فشابه عدم الإستدامة ففي بعض المناطق مثل تمبكتو وغاو مازال مانسبته 53 % من المدارس مغلقة بسبب الأوضاع الغير مستقرة والتشريد القسري بعام 2013⁶. 2013⁶. كما أن نسبة الامية مرتفعة في بعض دول المنطقة حيث تصل بالنيجر الى 42 % وبموريتانيا الى 83 % من مجموع السكان⁷.

تشير التقديرات لعام 2015 إلى أن 83 % من السكان الريفيين في جنوب الصحراء الكبرى يعتمدون على الأراضي في كسب عيشهم، في حين أن 40 % من موارد الأراضي في المنطقة متدهورة حالياً⁸، كما تواجه المنطقة ظواهر مناخية متطرفة مثل نوبات الجفاف والتصحر، والفيضانات، والضغط السكانية وطرق إستخدام الأراضي بما صاحب ذلك من تأثيرات قاسية على الأمن الغذائي⁹، وتدني سبل الحصول على الغذاء إلى إنعدام الأمن الغذائي لقرابة 10 ملايين نسمة في منطقة الساحل عام 2013¹⁰. وتؤكد إحصائيات أخرى إن معدلات سوء التغذية زادت بين عامي 2006 و 2013 بنحو 10% في مجموع بلدان المنطقة،

¹ البنك الدولي. 2013. إنهاء الفقر المدقع: تعزيز الرخاء المشترك: التقرير السنوي 2013. واشنطن: البنك الدولي، ص 24.

² UNDP. 2013. تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 29.

³ UNDP. 2014. تقرير التنمية البشرية 2014. الماضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 64.

⁴ IFAD. 2012. تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر: تقرير سنوي 2011. إيطاليا: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ص 22.

⁵ UNDP. 2014. مصدر سابق، ص 70.

⁶ الامم المتحدة. 2013. تقرير الامين العام عن الحالة في منطقة الساحل. نيويورك: الامم المتحدة، 2013، ص 2.

⁷ الحسين الشيخ العلوي. 2014. تجمع الساحل الخماسي: تنسيق في ظل التعقيدات. مكان غير معروف: مركز الجزيرة لدراسات.

⁸ FAO. 2015. التربة مورد غير متجدد: الحفاظ عليها ضروري لتحقيق الأمن الغذائي ومستقبلنا المستدام. إيطاليا: منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، ص 3.

⁹ IPCC. 2007. تحليل الجوانب الإقليمية لتغير المناخ وموارد المياه. جنيف: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ص 86.

¹⁰ البنك الدولي. 2013. مصدر سابق، ص 24.

وزادت بنحو 15% في أجزاء من تشاد وموريتانيا والنيجر¹؛ وحسب تقرير الأمم المتحدة عن الحالة بمنطقة الساحل²، بين أن على الرغم من الأمطار الغزيرة ومن تحسن المحاصيل في عام 2012، فإن ما لا يقل عن 11.4 مليون شخص في المنطقة لا يزالون يعانون من إنعدام الأمن الغذائي ويواجه حوالي 5 ملايين طفل دون سن الخامسة خطر سوء التغذية الحاد.

وقد تفسر هذه الأرقام الأسباب الكامنة وراء زيادة تدفق المهاجرين من الجنوب إلى الشمال إلى جانب عامل التغير الديمغرافي بالمنطقة. فحسب إحصائيات عام 2014 فإن عدد المهاجرين في منطقة الساحل والصحراء ارتفع من 1.6 مليون إلى 3.5 مليون يتوزعون على 9 دول هي: نيجيريا 1.4 مليون، تشاد 795 ألف، مالي 506 ألف، الكاميرون 372 ألف، النيجر 153 ألف، موريتانيا 48 ألف، والسنغال 42 ألف، بوركينافاسو 33 ألف، غمبيا 11 ألف³.

2.7 طرق ومنافذ الهجرة السرية بمنطقة الساحل والصحراء

إن الموقع الإستراتيجي لمنطقة الساحل والصحراء جعل منه مصدراً للهجرة وممرًا لها، وتم إستغلال هذا الممر لأغراض تمس بالأمن القومي ليس لدول المنطقة فحسب بل حتى الدول الأوروبية التي تقع في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط⁴. إن معظم أو جل المهاجرين قادمين من القارة الإفريقية والذي يصل تقريباً تقريباً إلى 45 جنسية⁵ من جمهورية الكونغو، سيراليون، ليبيريا، نيجيريا، السنغال، غامبيا، مالي، غانا، النيجر، السودان، الكاميرون وغيرها، يعبرون منطقة الساحل والصحراء في رحلة قد تمتد من شهر إلى عدة سنوات. وخلال هذه الرحلة يقيم المهاجرون لفترة معينة بمدن محلية لدول العبور وذلك للعمل وتحصيل الأموال إستعداداً للمرحلة القادمة وعادةً ماتكون ليبيا، الجزائر، المغرب، الكاميرون، نيجيريا وموريتانيا المناطق المفضلة للمهاجرين⁶. ويجتاز المهاجرين الحدود البرية الجنوبية للصحراء الكبرى نحو شمال أفريقيا: أفريقيا: ليبيا، الجزائر والمغرب عبر مناطق لا تخضع للرقابة أو التفتيش من قبل رجال الحدود الخاصة

¹ سعد الدين العثماني. 2014. ما الساحل والصحراء؟ منطقة الساحل والصحراء التحديات والافاق المستقبلية: مركز دراسات الجزيرة.

² راجع الامم المتحدة. 2013. تقرير الامين العام عن الحالة في منطقة الساحل. نيويورك: الامم المتحدة، ص 4.

³ باباكار ججوستينه نداي. 2014. 3.5 مليون مهجر في الساحل الشرقي (قنبلة موقوتة): www.moheet.com.

⁴ كاهي ميروك. 2013. منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة. الجزائر: جامعة ورقلة، ص 10.

⁵ كاهي ميروك. 2013. مصدر سابق، ص 14.

⁶ ظريف شاكر. 2010. البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: التحديات والرهانات: جامعة الحاج لخضر، ص 112.

لشاسعتها ومساحتها الكبيرة وبالتواطؤ مع شبكات التهريب من لهم دراية بالمنافذ والممرات التي يسلكها المهاجرون السريون¹.

إن أحد محاور العبور المعروفة للمهاجر تبدأ من شمال النيجر في منطقة أغاديز (أغاديس). هذه البلدة معروفة تاريخياً كطريق عبور للهجرة، وتعد أغاديز نقطة وصول للمهاجرين من دول وأقاليم ومناطق أخرى. ومن هذه المدينة تبدأ شبكات التهريب في ترتيب رحلة المهاجرين: جزء منهم يتوجه إلى غات في الجنوب الغربي لليبيا والجزء الآخر يتوجه نحو تمنراست شمالي غرب أغادير بالجزائر ومن بعد ذلك يتوجهون إلى المدن الساحلية شمالاً وآخرون يواصلون الطريق نحو طنجة بالمغرب².

محور الهجرة الآخر هو مدينة الكفرة في الجنوب الشرقي لليبيا، ويأتي إلى هذا المكان ليس فقط مهاجري دول شبه الصحراء، بل أيضاً من دول القرن الإفريقي (الصومال، أثيوبيا، أريتريا) عبر الأراضي السودانية. وفي الأونة الأخيرة تم استخدام هذا الطريق من قبل مهاجرين من باكستان وبنغلاديش، ومن مدينة الكفرة يتوجه المهاجرين إلى الشمال نحو بنغازي وإجدابيا، وبعد ذلك يقومون بإتمام الرحلة باستخدام قوارب متجهة إلى مالطا والجزر الإيطالية وصقلية³.

وعبر الجزائر أغلب المهاجرين يسلكون ممرات من ساحل العاج نحو غانا والسنغال ومن مالي إلى النيجر والإستقرار لفترة معينة بولاية تمنراست ومن ثمة التوجه إلى غرداية والعاصمة الجزائر، وكذلك الولايات الشمالية الغربية كاوهان ومستغانم وعين تموشنت وتلمسان، وبعدها ينتقلون إلى المناطق الشمالية الغربية وخاصة منطقة مغنية حيث يتسللون إلى الأراضي المغربية بمساعدة شبكات التهريب نحو المناطق الساحلية المغربية بمدينة الناظور والطنجة، وبعدها ينطلقون ليلاً إلى السواحل الأسبانية⁴.

يعتبر قرب كل من ليبيا والجزائر والمغرب المتميز على شاطئ البحر الأبيض المتوسط والساحل الممتد لألاف الكيلومترات، وحدودهم المشتركة مع العديد من الدول العربية والأفريقية، جعل منهم دول عبور. كما أدت تطورات الأزمة السياسية - العسكرية التي حدثت في 2011 في ليبيا - وبدرجة أقل - الإنتفاضات في تونس ومصر، إلى تفاقم المخاطر الأمنية في جزء كبير من منطقة الساحل والصحراء⁵. الوضع الغامض

¹ LMCIBM .2013 . *Crime and Trafficking in the Sahelo-Saharan Region: Trends and Routes* .Tripoli : Enhancing Operational Land Border Security Cooperation in the Saharan Region Conferenc.

² ظريف شاكر. 2010. البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية : التحديات والرهانات : جامعة الحاج لخضر، ص 108.

³ LMCIBM .2013 . *Op.cit* . Page 18.

⁴ ساعد رشيد. 2012. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني: جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 30.

⁵ الأمم المتحدة. 2013. تحليل تحديات التنمية والأولويات لإعادة إطلاق عملية التكامل الاقليمي. الرباط المغرب : ص 10.

الغامض في ليبيا جعل منها مُلتقى ومركز لإنقال المهاجرين السريين عبر الأراضي والسواحل الليبية إلى دول أوروبا بشكل يفوق كل من الجزائر والمغرب¹.

وبالرغم مما يكتنف الهجرة السرية من مخاطر وصعوبات مازالت القوارب الصغيرة والمتهاكة تعبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا شبه يومياً وهو أحد شاربين الهجرة السرية إليها ويسمى الطريق الأزرق ويستخدم لنقل المهاجرين من شمال أفريقيا إلى أوروبا. وكان لسياسات التي إتخذتها دول الإتحاد الأوروبي كتطبيق معاهدة أمستردام التي دخلت حيز التطبيق بدءاً من يونيو 1995 والتي تسمح لحامل تأشيرة شنغن أي دولة من دول الإتحاد الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول، وزيادة نشاط الشبكات الإجرامية في ظل الوضع الراهن بدول الساحل والصحراء أدى إلى تحول الهجرات الشرعية الموافقة للقوانين المسطرة بين الدول إلى هجرات سرية. وحسب الإحصائيات المعلنة عام 2014 من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين إلى أن عدد المهاجرين الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط تخطى 300 ألف لعام 2015 مرتفعاً من 219 ألف مهاجر في عام 2014 ولقى 3500 شخص حتفهم خلال نفس العام². وعلى مدى السنوات العشرين الأخيرة توفي 17 ألف مهاجر غرقاً في البحر المتوسط، أي بمعدل 850 شخصاً سنوياً³.

2.8 أسباب الهجرة السرية للمرأة بمنطقة الساحل والصحراء

إن رصد أسباب ودوافع المرأة للهجرة لا يكون فقط بالإعتراف بتواجدها وتأثيرها في ظاهرة الهجرة، ولكن يفترض أن يتم ذلك بتقدير الواقع والتماس الدوافع التي تكون على علاقة مباشرة بالمرأة أي من زاوية نظرها كأنثى، ما يعني تقدير وجهة نظر المرأة وخصوصياتها وأسبابها التي دفعتها للهجرة. إن العوامل الداخلية بدول المنشأ، والعوامل الخارجية كإستجابة للطلب العالمي على خدماتها تفرض نفسها كمرجعية أولية لوضع السياسات لإعادة تنشيط نماذج وآليات حل مبتكرة حول قضية هجرة المرأة بمنطقة الساحل والصحراء والتي حسب الإطلاع على الدراسات السابقة يمكن إجمالها في الآتي:

¹ المبروك سليم جليد. 2014. الهجرة غير الشرعية بين المعاناة والحلول، <http://www.almusalh.ly>.

² العربية. 2015. 300 ألف مهاجر عبر المتوسط 2015.

³ سعد الدين العثماني. 2014. ما الساحل والصحراء؟ منطقة الساحل والصحراء التحديات والافاق المستقبلية: مركز دراسات الجزيرة.

- إرتفاع نسبة البطالة والفقر مع تدني الأجور. البحث عن الوظائف لكسب الرزق هو أحد أسباب الهجرة¹. حسب وثيقة أعدها الإتحاد الأفريقي بخصوص معدلات البطالة بأفريقيا وصلت نسبة البطالة لدى النساء بمنطقة شمال أفريقيا الى 15%²، بينما بلغت نسبتها بمنطقة جنوب الصحراء حوالي 12%. وإن مايزيد عن 60% من النساء والبنات اللاتي يتسرين من المدارس يعملن بالقطاع الزراعي والرعي؛ ولايصاحب هذا القطاع أي تحسن لدخلهن الشخصي³.
- التمييز والإقصاء من المشاركة في أسواق الأعمال النظامية، وصعوبة الوصول إلى الموارد المنتجة⁴، وغالباً ما تكون قروض النساء أقل من قروض الرجال، حتى عندما تكون الأنشطة واحدة، والنساء غير ممثلات تمثيلاً كافياً في البرامج التي تمول القروض الكبيرة⁵. وبالمقابل ترتفع مستويات المشاركة في القطاع غير النظامي لتأمين لقمة العيش⁶.
- التمييز الجنساني من المؤسسات الإجتماعية، إذ تواجه المرأة سلطة الأب وسلطة الزوج والزعماء الدينيين التي تحد من حريتها وتفرض الكثير من القيود عليها منها الزواج المبكر؛ والتمييز في الميراث. وتعرض المرأة للإيذاء والعنف، ويرتكب ضدها ممارسات ضارة كعملية الختان⁷.
- القتل بدافع جنساني إما بشكل مباشر أو غير مباشر⁸. فالجرائم المباشرة تشمل: القتل المرتبط بالسحر والشعوذة⁹؛ أو القتل بإسم الشرف¹⁰. أما الجرائم غير المباشرة فتشمل: وفيات بسبب نقش الأمراض المعدية مثل: إيبولا والملاريا والكوليرا ومرض فقدان المناعة¹¹؛ ووفيات الأمهات بسبب سوء الخدمات الصحة الإنجابية مما يؤدي إلى رفع معدل وفيات الأمهات، والوفيات الناجمة عن ممارسات ضارة؛ والوفيات المرتبطة بالإتجار بالبشر¹².

¹ UNFPA. 2014. حالة سكان العالم 2014: قوة 1,8 بليون: المراهقون والشباب وتغيير صورة المستقبل: صندوق الأمم المتحدة لسكان غير معروف. 2012. معدلات البطالة في افريقيا مقلقة حسب وثيقة للاتحاد الافريقي. 2012.

² جاكين أشبي، وآخرون. 2009. المرأة محركاً لدفع التنمية الزراعية إلى الأمام: WORLD BANK, FAO, IFAD، ص 6.

³ UNDP. 2014. تقرير التنمية البشرية 2014. المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 72.

⁴ جاكين أشبي، وآخرون. 2009. مصدر سابق، ص 7.

⁵ UNDP. 2014. مصدر سابق، ص 39.

⁶ UNFPA. 2014. مصدر سابق، ص 55.

⁷ UNODC. 2014. جرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني: الممارسات الواعدة والتحديات وتوصيات عملية. نيويورك: الأمم المتحدة، ص 3.

⁸ UNODC. 2014. مصدر سابق، ص 10.

⁹ راجع الأمم المتحدة. 2010. مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. البرازيل: الأمم المتحدة.

¹⁰ IPCC. 2007. تحليل الجوانب الإقليمية لتغير المناخ وموارد المياه. جنيف: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ص 85.

¹¹ UNODC. 2014. مصدر سابق، ص 3.

3.8 الهجرة السرية للمرأة والهواجس الأمنية بمجال الهجرة

قد تتخذ المرأة قنوات الهجرة السرية بسبب السياسات التمييزية والإقصاء والسلطة الأبوية والقبلية والزعماء الدينيين المترسخة في النسيج الاجتماعي والثقافي في بلدها الأصل¹. وهذا يجعلها عرضة لمختلف أنواع المعاملات غير الإنسانية وضحايا لشبكات الإتجار بالبشر². والمرأة الأمية والغير ماهرة والقادمة من أسرة ثقيلة بالديون تفقر للقدرة على حماية نفسها وتكون أكثر عرضة للمخاطر وللاستغلال³. وتتراوح الأخطار من من الرق الحديث المتمثل في إستغلال الضحية في أعمال غير قانونية وغير أخلاقية كالزواج التجاري والبغاء وترويج المخدرات والتجنيد للقيام بأعمال إرهابية أو إجرامية إلى إستغلال المستخدمات بالخدمة المنزلية والخدمية والموسمية. وعلينا أن لا نغفل عن تحمل المرأة المهاجرة سراً لمشاق ومخاطر مجال الهجرة الذي يتجاوز طوله الآف الكيلومترات ويستمر لعدة أيام أو سنوات، وفي ظروف يمكن أن تجعلها عرضة للأمراض المعدية وإعتلال في الصحة وإحتمال تعرضها للموت في الصحراء نتيجة نقص المياه والغذاء أو في مقصورات الشاحنات، وأحياناً ينتهي بها الأمر بعد كل هذه المشاق والمخاطر إما الحجز بمراكز إيواء المهاجرات في دول العبور أو الطرد من دول الإستقبال وترحيلها إلى دول المنشأ.

في ميدان الهجرة أيضاً يبدو أن المرأة قادرة على التحرك وتحمل مشاق الطريق والغربة والإنتقال بمفردها أو مع عائلتها، لكن علينا أن نعمق الدراسة ونسلط الضوء على بعض الظواهر السلبية التي تحدث أثناء تنقلها، إذ أكد تقرير للأمم المتحدة عام 2004، إن الإستغلال غير الشرعي والإتجار بالبشر والإسترقاق والسخرة تتعلق بحالات محددة تصبح المهاجرات متورطات فيها في حالات الهجرة السرية⁴. كما أظهرت دراسة حديثة عن وجود ظاهرة زواج الطريق، وهي أحد الوسائل التي تستخدمها شبكات الإتجار بالبشر لنقل المهاجرات من جنوب الصحراء الى المغرب، إما بغرض الإتجار بها أما ببيعها لرجل آخر أو بيعها لأحد أصحاب الأعمال لإستغلالها بالخدمة المنزلية وغيرها. وتتمثل هذه الظاهرة في إتخاذ المرأة خليل يرافقها في الطريق بدعوة حمايتها من إعتداء الآخرين ومقابل الحماية التي يوفرها لها تقع المرأة فريسة لأطماعه وللاستغلال والإتجار بها وإنتهاك حقوقها وأدميتها⁵.

¹ UNFPA. 2006. حالة سكان العالم 2006 : عبور الى الامل , النساء والهجرة الدولية. نيويورك : صندوق الامم المتحدة للاسكان، ص 31.

² فائزة بركان. 2012. آليات التصدي للهجرة غير الشرعية. باننة : جامعة الحاج لخضر، ص 16. ص 23.

³ UNDP. 2014. تقرير التنمية البشرية 2014. المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 38.

⁴ الأمم المتحدة. 2004. فئات محددة من الجماعات والأفراد: العمال المهاجرون. نيويورك : المجلس الإقتصادي والإجتماعي، ص 14.

⁵ يمكن الإطلاع على الرابط www.youm7.com، زواج الطريق المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، تاريخ الدخول 2015.

كما تعتبر السياسات الحكومية بدول المقصد وممارسات أصحاب الأعمال العامل الرئيسي الذي يؤثر في أنواع المهن التي تقوم بها المرأة. ورغم وجود الطلب على المرأة المهاجرة إلا إنها تتعرض لتمييز ولشروط عمل تعسفية ولإنتهاكات وخاصة المتحصلة على مستوى تعليم متدني، وإن كانت من أصحاب المؤهلات والمهارات فلا يتم الإعتراف بها، ويقتصر توظيفها على الإشتغال بالخدمة المنزلية، والعمل في إما في قطاع الخدمات، أو تجبر على ممارسة أعمال غير قانونية وغير أخلاقية وغالباً ما تنتسم بإنخفاض أجور هذه النوعية من الأعمال¹.

4.8 الهجرة السرية للمرأة قضية تشغل منظمة تجمع دول (س.ص)

إتسمت سياسات منظمة تجمع دول الساحل والصحراء² بالإيجابية إزاء الهجرة السرية، وتبنى التجمع حزمة من الإجراءات الإصلاحية الرامية إلى معالجة الهجرة السرية والأسباب الكامنة وراء إستمرارها والتحديات المتعلقة بالحوكمة والتنمية؛ إذ أوصت القمة الإستثنائية لتجمع دول الساحل والصحراء التي عقدت بأنجامينا عام 2013 بإعداد إستراتيجية التنمية والأمن لفضاء (س.ص)³، وكذلك تشجيع المبادرة السياسية والإقتصادية والثقافية لضمان وتعزيز الأمن والتنمية في الدول المعنية، وهي أداة لحل المسائل الشائكة بالمنطقة؛ كوقاية الشباب والمرأة من التطرف والعنف والإرهاب ومواجهة رهانات الهجرة السرية وحقوق المهاجرين وحرية التنقل. وفي إطار هذه الإستراتيجية التي تم إعتقادها على مستوى الخبراء أولى التجمع إهتمام خاص بالمرأة ويؤكد أن حل كل الأزمات عبر تعزيز قدرات المرأة والشباب ليس في حل النزاعات بل في كافة أشكال الحلول المتعلقة بالأمن والتنمية، كما يدافع التجمع على مبدأ تمكين المرأة سياسياً أي الوصول إلى مواقع صنع القرار وكذلك تمكينها إقتصادياً ومشاركتها بإعداد السياسات التجارية وإستراتيجيات التصدير. كما أطلق تجمع دول الساحل والصحراء مبادرة لدعم المشاريع الصغيرة رصد لها مبلغ وقدره مليون ونصف دولار من ميزانية الأمانة العامة. وتهدف إتفاقية التعاون التي أبرمت بين تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص) والمنظمة الدولية للهجرة ببوركينا فاسو⁴ 2005، إلى إيجاد آلية مشتركة لتعاون من أجل

¹ UNFPA. 2006. حالة سكان العالم 2006 : عبور الى الامل , النساء والهجرة الدولية. نيويورك : صندوق الامم المتحدة للاسكان، ص 22.

² للمزيد عن تجمع دول الساحل والصحراء الإطلاع على الأمم المتحدة. 2001. منح تجمع دول الساحل والصحراء مركز المراقب في الجمعية العامة. نيويورك: الأمم المتحدة الجمعية العامة.

³ للمزيد راجع تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص). 2013. الوثيقة الإطارية لاستراتيجية التنمية والأمن لفضاء (س.ص). أنجامينا : الأمانة العامة لتجمع دول (س.ص)، 2013. الصفحات 1 - 54.

⁴ تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص). 2005. إتفاقية تعاون بين تجمع دول الساحل والصحراء والمنظمة الدولية للهجرة. بوركينا فاسو : تجمع دول الساحل والصحراء .

تعزيز الحوار الإقليمي حول مسائل الهجرة، ومكافحة الهجرة السرية والإتجار بالجنس البشري ولتشجيع الهجرة الشرعية والمنظمة وتشجيع المهاجرين في تنمية فضاء (س.ص).

9. المبحث الخامس : الهجرة السرية: النتائج وآليات الحل

1.9 النتائج

- أ- الأنماط الإقتصادية والإجتماعية والثقافية السائدة بالمنطقة السبب في إرتفاع وثيرة الهجرة السرية.
- ب- تواجه المرأة المهاجرة في مجال الهجرة أخطار هائلة تدل على عدم وجود فرص كافية للهجرة بأمان.
- ت- عدم الإعتراف بمهارات ومؤهلات المرأة المهاجرة، وإذا ما أقترن ذلك بدخول غير شرعي وبحاجز اللغة، ينتهي الأمر بها للقيام بأعمال منزلية أو موسمية أو غير قانونية.
- ث- أدوار إيجابية تلعبها التحويلات المالية والإجتماعية يقابلها مواقف سلبية من واضعوا السياسات بدول المنشأ.

2.9 آليات الحل

إن بناء إستراتيجية شاملة تؤكد روح التعاون الإقليمي وترتقي إلى مستوى الشراكة الحقيقية بين دول الساحل والصحراء تحتاج لتظافر الجهود ونبذ الخلافات التي لا تخدم المنطقة، ومواجهة التحديات التي باتت تعصف بها وتهدد الجميع دون إستثناء مع تنسيق التعاون البيئي؛ لتصدي للمخاطر الكامنة وراء عدم الإستقرار وإنتشار الجريمة والإرهاب وتجفيف منابع دعم الشبكات الإجرامية وإعادة تقييم الإدارة البيئية والإقتصادية والإجتماعية بدول المنطقة للحد من الهجرة السرية. وتقتصر الدراسة حزمة من الآليات التي قد تحد من ظاهرة الهجرة السرية :

1. دعم برامج الإصلاح الإقتصادي وتنوع هيكل الصادرات ومشاركة القطاع الخاص والأفراد في رسم السياسات والخطط الإقتصادية لما لكل هذا من أهمية قصوى في تحقيق برامج تنموية مستدامة ونمو إقتصادي حقيقي يحسن من معدلات التوظيف ويعالج الفقر بالمنطقة.

2. ترشيد الهجرة: أي رصد مجموعة من الإجراءات السياسية والقانونية على المستوى القطاع العام والقطاع الخاص تُمكن دول المنطقة من تجاوز المشاكل المرتبطة بالهجرة، على سبيل المثال إستقطاب وجلب الإستثمارات الأجنبية كثيفة العمل إلى الدول كثيفة الهجرة وتدريب مواطنيها بما ويتلائم وحاجات السوق المحلي وتطوير الأجهزة الإدارية وتبادل المعرفة وبناء القدرات وغيرها.
3. تكلفة الهجرة البديلة¹: هي أعلى قيمة للفرصة المفقودة. أي إن إختيار فعل شيء معين يعني في نفس الوقت إختيار عدم فعل شيء آخر². وتحديد أهم خيار بديل وقيمتة المتوقعة وتكاليفه ترجع فقط للشخص صاحب القرار مستخدماً أسلوب المفاضلة وهي شيء ذاتي موجود بذهن متخذ القرار. وكما تبين من الدراسة إن الهجرة تأخذ شكل ثيارات محددة المعالم نتيجة لتركز الفرص المتاحة في مناطق معينة. فإتخاذ قرار الهجرة يتزايد مع تزايد الإختلافات بين المناطق وفي توفر فرص العمل بما يتيح للمهاجر فرصة المفاضلة بين المناطق وقياس التكاليف لقرار البقاء أو الهجرة. وإذا تبنت دول الساحل والصحراء نماذج تنموية جادة وخلقت مراكز جذب تعرض أجور عادلة وتتعدم فيها تكلفة الإنتقال سواء كانت هذه التكلفة نقدية أو نفسية، فإن المهاجر من المتوقع أن يختار البقاء والعمل في محيط المناطق تاركاً قرار الهجرة وهو البديل المضحي به.
4. تعزيز الإستدامة الإجتماعية داخل دول الأعضاء، التأكيد على حقوق المواطن وتحسين الظروف الصحية والتعليم وتوفير سكن لائق، والإهتمام بالبنية التحتية، والحد من الفوارق الإجتماعية من خلال خلق فرص عمل، ومكافحة الفساد، وتعزيز مفهوم المشاركة في إتخاذ القرار والحوار وحرية التعبير.
5. على دول الأعضاء تشجيع صنع السياسات المبنية على الأدلة والبحث العلمي وإنشاء مراكز بحثية تُعنى بجمع البيانات والأدلة حول ظاهرة الهجرة السرية وإعداد دراسات وأبحاث تقييم أثار الهجرة على التنمية الإجتماعية _ الإقتصادية بدول المنشأ.
6. تمكين المرأة إقتصادياً وإجتماعياً: تفعيل المبادرة التي أطلقها تجمع الساحل والصحراء لدعم المشاريع الصغيرة والتي رصد لها مبلغ وقدره مليون ونصف دولار من ميزانية الامانة العامة،

¹ تطويع لفكرة تكلفة الفرصة البديلة بالنظرية الإقتصادية: تعني القيمة المضحي بها مقابل الحصول على عائد أكثر أهمية؛ أي قيمة أحسن إختيار متروك. والاختيار المتروك هنا مقصود به إما قرار "البقاء" أو "الهجرة".

² جيمس جوارتي و ريتشارد ستروب. 1987. الإقتصاد الجري: الأختيار العام والخاص. [المحرر] سلطان محمد السلطان. الطبعة العربية. الرياض: دار المريخ للنشر، ص 40.

بالإضافة إلى الإنتفاع من التحويلات المالية والإجتماعية وإستثمارها بطرق أفضل لتعظيم المنفعة لها وزيادة مساهمتها في التنمية الإجتماعية _ الإقتصادية.

❖ تعزيز دور المصارف المحلية أو الإقليمية كمصرف الساحل والصحراء والبحث عن وسائل أوثق تُمكن المهاجرات العائدات بمنطقة الساحل والصحراء من السيطرة على مواردها المالية لتنمية القدرات الوظيفية وتشجيع المرأة على خلق أعمال مبتكرة مدرة للدخل تحفزهن على خلق فرص عمل بدول المنشأ بدلاً من طلبها والسعي ورائها بدول الاستقبال.

7. تعزيز دور منظمات المجتمع المدني بالدول الأعضاء بتنظيم ورش عمل وندوات لرفع الوعي الشعبي ومطالبة المؤسسات الإعلامية بتسليط الضوء على التأثيرات السلبية والإيجابية لهجرة المرأة على الحياة الإقتصادية والإجتماعية عليها وعلى الأسرة والمجتمع؛ والتركيز على النقاط التالية كأمثلة:

❖ الإنحلال الثقافي والإجتماعي والتفكك الأسري الذي تسببه هجرة المرأة .

❖ الإدماج والتداخل الثقافي ومزايا الحفاظ على الهوية الوطنية.

❖ الهجرة الشرعية الأمانة وفوائدها والخطوات اللازمة لها.

❖ الربط بين هجرة المرأة والتنمية.

8. تعزيز دور التعليم ومؤسسات المجتمع المدني في تغيير الأعراف السائدة كالتمييز والإقصاء والعنف وزيادة الوعي بمدى خطورة تناول بعض القيم المفروضة باسم الدين ثارةً وباسم العرف ثارة اخرى وغرس ثقافة التسامح وبناء السلام لدرء النزاعات وتعزيز الثقة والمشاركة والشعور بالإنتماء. إن السعي إلى سياسات الإنصاف والعدالة والإحتواء التي تبني على مبدأ الإلتزام من الجميع يقوي رأس المال الإجتماعي ويعمق التماسك المجتمعي وتجعل المجتمع قادر وبفاعلية على التصدي للصدمات الإجتماعية.

9. الجوار الجغرافي يشجع التكامل والتعاون بين فضاء الساحل والصحراء والفضاء الأوروبي والعمل على إيجاد مبادرات لتشجيع الهجرة الشرعية المنظمة وخلق فضاء خالي من الإرهاب وتجفيف منابع الشبكات الجريمة والحد من إستغلال المرأة والإتجار بالبشر والمخدرات والإسلحة.

10. تحتاج دول العبور لجهد مكثف وجاد من قبل الأطراف الدولية لتقديم المزيد من الدعم والمشورة وإيجاد وسيلة عادلة ومنصفة تساعد هذه الدول على مواجهة ظاهرة الهجرة السرية وبنفس الوقت تكون غير مجحفة ومكلفة.

10. الخاتمة

خلّصت الدراسة إلى أن منطقة الساحل والصحراء تجتمع فيها خصائص دول الإنطلاق ودول العبور معاً، وتبين أن هناك أسباب حادة بالمنطقة دفعت بالمرأة للهجرة منها؛ الأنماط التقليدية للنظم الاقتصادية القائمة والتي في مجملها غير منصفة في توزيع الثروات وموارد العيش، وإقصاء المرأة في الوصول للموارد الإنتاجية والمشاركة في إتخاذ القرار. ومعاناة المرأة للأعراف والقيم الثقافية السائدة كالعنف والتمييز على المستوى الأسري والمجتمعي، بالإضافة الى قصور الحكومات المحلية والأقليمية في وضع خطة أمنية مشتركة لتجفيف منابع الشبكات الإجرامية والحد من إستغلال المرأة والإتجار بها. كما إتضح من الدراسة أن هناك جوانب إيجابية إقتصادية وإجتماعية لهجرة المرأة ولكن لا توجد بيانات تفصيلية توضح مدى مساهمة المرأة المهاجرة بالمنطقة في التنمية. وتوصي الورقة بضرورة تبني منهج شامل بالتنسيق مع الجهات الفاعلة يُعنى بدراسة الأسباب والتحديات والمخاطر للهجرة السرية للمرأة وتأثيراتها الإيجابية والسلبية على الأسرة والمجتمع.

المراجع

- CEDAW**. 2008. *التوصية العامة رقم 26 بشأن العاملات المهاجرات*. نيويورك : الأمم المتحدة، 2008. CEDAW/C/2009/WP.1/R.
- FAO**. 2015. *التربة مورد غير متجدد: الحفاظ عليها ضروري لتحقيق الأمن الغذائي ومستقبلنا المستدام*. إيطاليا : منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2015. I4373A/1/02.15.
- IFAD**. 2012. *تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر: تقرير سنوي 2011*. إيطاليا : الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2012. ISBN: 978-92-9072-306-6.
- IPPC**. 2007. *تحليل الجوانب الإقليمية لتغير المناخ وموارد المياه*. جنيف : الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2007. الفرع 5.
- LMCIBM**. 2013. *Crime and Trafficking in the Sahelo-Saharan Region: Trends and Routes*. Tripoli : Enhancing Operational Land Border Security Cooperation in the Saharan Region : Conference، 2013.

- Michael Spittel**. 1998. *Testing Network Theory through an Analysis of Migration from Mexico to the United States*. No. 99-01. 1998, University of Wisconsin-Madison : United States .to the United States
- The World Bank**. 2013. *Working for a World Free of Poverty*. The World Bank : Washington .الصفحات 1-2.
- UN**. 2003. *International Migration Report 2003*. Department of Economic and Social Affairs, Population Division : New York .الصفحات 1-74 .ST/ESA/SER.A/220 .pp.
- UNDP**. 2009. *تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية*. نيويورك : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009. الصفحات 1-217. ISBN 9775981085
- **2013**. *تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع*. نيويورك : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013. ISBN 978-92-1-126340-4
- **2014**. *تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر*. نيويورك : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014. 9789216260200
- UNFPA**. 2006. *حالة سكان العالم 2006: عبور الى الامل, النساء والهجرة الدولية*. نيويورك : صندوق الامم المتحدة للسكان، 2006. الصفحات 1-116
- **2014**. *حالة سكان العالم 2014: قوة 1,8 بليون: المراهقون والشباب وتغيير صورة المستقبل*. 2014 : صندوق الأمم المتحدة لسكان، 2014. A/1,500/2014
- UNHCR**. 2015. *النساء اللاجئات*. جنيف : المفوضية السامية للامم المتحدة لشئون اللاجئين، 2015
- **2012**. *بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة*. مكان غير معروف : المفوضية السامية للامم المتحدة لشئون اللاجئين، 2012. الصفحات 1-4
- **2015**. *لاجي أم مهاجر ابهما الأصح : وجه نظر المفوضية*. جنيف : المفوضية السامية للامم المتحدة لشئون اللاجئين، 2015
- UNODC**. 2014. *جرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني: الممارسات الواعدة والتحديات وتوصيات عملية*. نيويورك : الأمم المتحدة، 2014. CCPCJ/EG8/2014/2
- ابراهيم عياش**. 2008. *المقاربة السيكلوجية لظاهرة الهجرة السرية الحراقية*. مكان غير معروف : الحوار المتمدن. <http://www.ahewar.org>، 2008
- الأمم المتحدة**. 1979. *إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*. نيويورك : الأمم المتحدة، 1979. 60793-03 (A)
- **2003**. *إعداد الدراسة الاستقصائية العالمية لعام 2004 عن دور المرأة*. 2003 : الأمم المتحدة المجلس الإقتصادي الإجتماعي، 2003. E/CN.6/2004/CRP.4
- **2013**. *الإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية*. نيويورك : الأمم المتحدة، 2013. A/68/L.5
- **2006**. *العولمة والإعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية*. نيويورك : الأمم المتحدة، 2006. الصفحات 1-120. A/60/871
- **2013**. *العولمة والترابط: الهجرة الدولية والتنمية*. نيويورك : الأمم المتحدة، 2013. الصفحات 1-29. 190/A/68
- **2007**. *الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا*. نيويورك : اللجنة الاقتصادية بأفريقيا: مكتب شمال أفريقيا، 2007. الصفحات 1-75
- **2013**. *تحليل تحديات التنمية والأولويات لإعادة إطلاق عملية التكامل الاقليمي*. الرباط المغرب : الأمم المتحدة، 2013. S/2013/36-1. الصفحات 1-36
- 354

- 2004. فئات محددة من الجماعات والأفراد: العمال المهاجرون. نيويورك : المجلس الإقتصادي والإجتماعي، 2004. الصفحات 1 - 25. E/CN.4/2004/76 .
- 2001. منح تجمع دول الساحل والصحراء مركز المراقب في الجمعية العامة. مكان غير معروف : الأمم المتحدة الجمعية العامة، 2001. A/56/191.
- 2010. مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. البرازيل : الأمم المتحدة، 2010. A /CONF.213/14.
- البنك الدولي. 2012. إرتفاع التحويلات النقدية إلى البلدان النامية في عام 2012. واشنطن : البنك الدولي، 2012.
- 2013. إنهاء الفقر المدفق: تعزيز الرخاء المشترك: التقرير السنوي 2013. واشنطن : البنك الدولي، 2013. SKU 19938.
- الحسين الشيخ العلوي. 2014. تجمع الساحل الخماسي: تنسيق في ظل التعقيدات. مكان غير معروف : مركز الجزيرة لدراسات، 2014.
- العربية. 300 ألف مهاجر عبرو المتوسط 2015.
- المبروك سليم جليد. 2014. الهجرة غير الشرعية بين المعاناة والحلول. [متصل] 2014. <http://www.almusallh.ly>.
- المنظمة الدولية للهجرة. 2004. جنيف : المنظمة الدولية للهجرة، 2004.
- باباكار ججوستينه نداي. 2014. 3.5 مليون مهاجر في الساحل الشرقي (قنبلة موقوتة). مكان غير معروف : www.moheet.com، 2014.
- تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص). 2005. اتفاقية تعاون بين تجمع دول الساحل والصحراء والمنظمة الدولية للهجرة. يوركينا فاسو : تجمع دول الساحل والصحراء ، 2005.
- 2013. الوثيقة الإطارية لاستراتيجية التنمية والأمن لفضاء (س.ص). أنجamina : الأمانة العامة لتجمع دول (س.ص)، 2013. الصفحات 1 - 54.
- جاكسين أشبي، ماريان هارتل، إيانا لاميرو، غونار لارسن، أنينا لبوك، ابيجا بهو وكاترين راغاسا. 2009. المرأة محركاً لدفع التنمية الزراعية إلى الأمام. مكان غير معروف : WORLD BANK, FAO, IFAD، 2009.
- جامعة الدول العربية. 2014. التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، القاهرة. القاهرة : جامعة الدول العربية، 2014. الصفحات 1-141.
- جيمس جوارنتي وريتشارد ستروب. 1987. الإقتصاد الجرنئي : الأختيار العام والخاص. [المحرر] سلطان محمد السلطان. الطبعة العربية. الرياض : دار المريخ للنشر، 1987.
- حفيظة قباطي. 2012. المهاجر الجزائري من فاعل اقتصادي الى مهاجر غير شرعي. رمد : مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2012، المجلد 16، الصفحات 183-201.
- حمزة قدة. 2010. معالجة الصحافة الوطنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر. الجزائر : جامعة باجي مختار، 2010.
- خالد الكردي. 2015. قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة. المغرب : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: مركز الدراسات والبحوث، 2015، الصفحات 1 - 35.
- ساعد رشيد. 2012. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني. الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012. الصفحات 1-186.
- سعد الدين العثماني. 2014. ما الساحل والصحراء؟ منطقة الساحل والصحراء التحديات والافاق المستقبلية. مكان غير معروف : مركز دراسات الجزيرة، 2014.
- صباح نعوش. 2015. يتوقف قبول المهاجرين على التركيبية السكانية والمقدرة الاقتصادية لكل بلد عربي. مكان غير معروف : www.aljazeera.net، 2015.
- ظريف شاكر. 2010. البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية : التحديات والرهانات. الجزائر : جامعة الحاج لخضر، 2010.
- علي الحوات. 2010. الهجرة غير الشرعية الى اوربا عبر بلدان المغرب العربي. طرابلس : الجامعة المغربية، 2010.

- علي عبدالرزاق الجلبي. 2012. علم اجتماع السكان. الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2012.
- غير معروف. 2012. معدلات البطالة في افريقيا مقلقة حسب وثيقة للاتحاد الافريقي. 2012.
- فايزة بركان. 2012. آليات التصدي للهجرة غير الشرعية. باتنة : جامعة الحاج لخضر، 2012.
- فايزة خنتو. 2011. البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995 - 2011. الجزائر : جامعة الجزائر، 2011.
- كاهي مبروك. 2013. منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة. مكان غير معروف : جامعة ورقلة، 2013. الصفحات 1-22.
- ليونيد بيرشيدسكي. 2015. أوروبا والحاجة للمهاجرين. مكان غير معروف : <http://www.alittihad.ae>، 2015.
- مجلس السكان الدولي. 2010. مقدمة في علم السكان وتطبيقاته. المعادي - مصر : مجلس السكان الدولي غرب آسيا وشمال أفريقيا، 2010. الصفحات 1-247.
- محمد رضا التميمي. 2011. الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية. مكان غير معروف : دفاتر السياسة والقانون، 2011، المجلد 4، الصفحات 256-275.
- محمد مطاوع. 2014. الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات. القاهرة : المستقبل العربي، 2014، الصفحات 22-39.
- مساعدة عبد العاطي شتيوي. 2014. التدابير والاجراءات المصرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. الهجرة غير الشرعية الابعاد الامنية والانسانية . 2014، الصفحات 1 - 54.
2012. معدلات البطالة في افريقيا مقلقة حسب وثيقة للاتحاد الافريقي. www.panapress.com [متصل] 2012.
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2006. المعاهدات الدولية الأساسية. جنيف : الأمم المتحدة، 2006. الصفحات 1 - 226. ISBN 92-1-654016-8.
- منظمة العمل الدولية. 2014. مبادرة الاستخدام العادل. مكان غير معروف : <http://www.ilo.org>، 2014.
- نبيل مرزوق. 2010. هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية. دمشق : جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2010، الصفحات 1-16.
- نجيب سويدي. 2012. إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وفرنسا. الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.
- يوروميد للهجرة 2. 2012. الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الاوروبي. 2012. الصفحات 1-189.

ملحق: الجهات الفاعلة وأدوارها المختلفة في ظاهرة الهجرة السرية للمرأة بمنطقة الساحل والصحراء:

الشبكات الفاعلة	الأدوار	الإحتمالات
المرأة	<p>مالهدف من هجرة المرأة؟ ما الذي تطمح له المرأة المهاجرة ؟ ماهي الاسباب التي تجعل المرأة تقدم على الهجرة سرياً؟ ماهي العوائق والتهديدات التي تواجه المرأة المهاجرة سرياً ؟ هل تواجه المرأة صعوبة في الحصول على عمل في دول الاستقبال؟ هل المرأة على دراية ووعي بحقوقها التي كفلتها لها القوانين والمواثيق الدولية؟ ماهي التضحيات التي تقدمها المرأة لاجل الهجرة السرية؟ ماهي المؤهلات التي تمتلكها المرأة المهاجرة سرياً؟ هل نجحت المرأة المهاجرة في تحقيق هدفها؟ اذا منعت المرأة من الهجرة هل يعد ذلك انتهاكاً لحق من حقوقها وهو حرية التنقل؟ هل العادات والتقاليد حبر عثرة لتمكين المرأة ام السياسات الكلية للحكومية المحلية؟</p>	<p>الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية السائدة مستخدمي منازل ، الملاهي الليلية ، وعاملات بالحقول، شبكات الدعارة والارهاب والاجرام وتجارة المخدرات. نماذج وقصص نجاح طلاب - ربات بيوت - غير مهرة مواثيق واتفاقيات دولية لحقوق المهاجر شاملة ومنصفة ولكن لا تصل لدرجة الإلزام..</p>
دولة الانطلاق	<p>هل قامت بدراسة الاسباب والعوامل الدافعة لهجرة المرأة؟ هل هناك استقرار بكل اوجه الحياة حتى نطالب الحكومات ببذل المزيد من الجهد؟ هل المساعدات والتحويلات المالية للمهاجرة تنصب في صالح عجز ميزانية دولهن؟ هل الحكومات المحلية جادة في ايجاد حلول للحد من الهجرة السرية للمرأة؟ ماذا اعدت الحكومات المحلية برامج تنمية لتقليل أو الحد من هجرة النساء؟ هل هناك متابعة واتصال من قبل الجهات المعنية بالمرأة المهاجرة ؟ هل هناك حقوق وقوانين تحمي المرأة المهاجرة سرياً في حال عودتها لبلد الاصل؟</p>	<p>تحسين اقتصاديات دول المنشأ ولكن بالمقابل لم يقدم الوطن لهن اي برامج تنمية لتشجيع عودتهن. هناك مبادرات لكنها تتسم بالإهمال!</p>
دول العبور	<p>هل دول العبور أعدت العدة لمواجهة الهجرة السرية للمرأة؟ كيف يتعامل دول العبور مع المرأة المهاجرة سرياً؟</p>	<p>الثقل كبير والتكاليف باهظة والامكانيات قليلة والاستعدادات بسيطة</p>

<p>مراكز الإيواء لا تتوفر فيها أبسط الأمور الصحية والانسانية.</p> <p>عدم اهتمام من قبل دول المنشأ بالنساء القابعات بمراكز الإيواء وعدم الاكثرات بإرجاعهم لدولهم.</p>	<p>ما أشكال الدعم التي يمكن تقديمها لهذه الدول؟</p> <p>هل دور العبور طرف مستفيد من الهجرة السرية؟</p> <p>هل دول العبور موقعه على اتفاقيات ومواثيق دولية تخص الهجرة و المرأة والتنمية؟</p> <p>كيف نضمن أن المساعدات المقدمة للمرأة المهاجرة تصل لهن؟</p> <p>ماهي حجم التكاليف التي تتحملها دول العبور؟</p> <p>لماذا دول المنشأ تتخادل في التعاون في ايرجاع مواطناتها؟</p>	
<p>على احاطة وعلم نسبي بسوق العمل والمزايا التي يتحصلن عليها وفق القوانين المعمول بها بدول الاستقبال.</p>	<p>ماهي الطريقة التي يتبعها المسئول الأمني لمعرفة هوية المهاجرة</p> <p>العلاقة هل هناك طلب على المرأة المهاجرة من قبل دول الاستقبال (عرض سوق العمل بدول الاستقبال)</p> <p>ماهي الضمانات التي تقدمها الدولة المستقبلية للمرأة المهاجرة؟</p> <p>هل هناك رعاية وتأمين صحي توفرها الدولة المستقبلية للمرأة وبنائها؟</p> <p>ما مدى مساهمة المرأة المهاجرة في الحياة الاقتصادية للدولة المستقبلية؟</p> <p>مالذي تقدمه دول الاستقبال من مزايا لا توجد بدول الانطلاق؟</p> <p>مامدى فاعلية ونجاح الحلول الامنية التي كرسها دول المنطقة للحد من الهجرة؟</p>	<p>دول الاستقبال</p>
<p>عن طريق شبكات رأس المال الاجتماعي (القبيلة - الجيران - الاقارب - الاسرة)</p> <p>يربطهم (الدين - واللغة - العرق)</p> <p>كلفة الهجرة تبدأ منخفضة تم ترتفع بدول العبور.</p> <p>وجودهم يعني استمرار الهجرة</p>	<p>كيف تصل المرأة المهاجرة لشبكات التهريب او كيف يصلن اليها؟</p> <p>لماذا تتحمل المرأة المهاجرة تكاليف الهجرة المرتفعة واستغلال شبكات المهريين لها؟</p> <p>هل شبكات التهريب موجودة فقط بدول العبور ام منتشرة حتى بدول الاستقبال والانطلاق؟</p> <p>كيف نحد من استغلال وبيع شبكات التهريب والجماعات الارهابية للمرأة؟</p> <p>مامدى فاعلية القوانين الخاصة بفرض عقوبات على شبكات التهريب الضالعين بتهريب النساء؟</p> <p>ماهي الصور والاشكال التي تتخذها شبكات التهريب لتشجيع النساء على الهجرة؟</p> <p>أين يتمركزون وكيف ينتشرون؟</p>	<p>شبكات التهريب</p>